كلمة العدد

بهذا العدد تُكمل مجلة حمورابي للدراسات السنة الأولى من عمرها، واختارت إدارة المجلة أن تُخصِّص هذا العدد لصعود الاسلام السياسي، هذا شكَّل بذاته علامة مفصلية في تاريخ المنطقة، وتراوحت المواقف والتحليلات، فمنهم مَن رأى أنه تعبير عن ملء الفراغ بعد سقوط النظم الحاكمة المتكلسة منذ زمن طويل، تحت الرعاية المركزة للولايات المتحدة الأميركية، ومنهم من أشار الى أن الصعود الاسلامي جاء بسبب أزمات التيارات الاخرى القومية واليسارية والليبرالية، وبهذا يعد صعوداً طبيعياً.

وبعض ممن تابعوا الحقب التاريخية المتلاحقة للمنطقة، عدوا هذا القبول الغربي- الأميركي بصعود الاسلام السياسي وحتى اسناده للوصول الى السلطة، وسيلةً للحفاظ على مصالح أميركا وأوربا في المنطقة، وبذا تعد الحالة هي حالة (مقايضة) بين قوى الاسلام السياسي الشبقة لاستلام السلطة و التخوف الغربي- الأميركي من تضرر مصالحهم، بما فيها أمن (الكيان الصهيوني)، وتفكيك منظومة الخط المقاوم للاستراتيجية الأميركية- الاسرائيلية.

إن الوصول الى السلطة لا يعني إمكانية الحفاظ عليها، أو استخدامها لتحقيق الاهداف التي ظلت تتغنى بها مختلف الاحزاب، فحصاد الواقع هو الاغلب الأعم أقل كثيراً من الزراعة النظرية، وعليه فهذه الاحزاب والقوى وبافتتانها بالقبول المحلي والخارجي، استفاقت على جملة إشكاليات من الصعب حلها، بدءاً من آليات الوصول الى السلطة، عن طريق بوابة الديمقراطية بثوبها الغربي، مروراً بشكل الدولة أهي الدولة المدنية باستحقاقاتها المعروفة أم دولة الخلافة المعتمدة في النصوص الحزبية، وانتهاءً بجملة المتطلبات الانسانية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن تجربة بعض الاحزاب والدول التي تسمي نفسها بالاسلامية، أشاح الواقع عن هنات كثيرة، في اسلوب ادارة الحكم، فاستخدمت الذرائعية بشكل واسع للرد على المطالب المجتمعية، فضلاً عن الانوية العالية سواء الفردية منها أو الحزبية، وكأن الشعوب خرجت من فردية مطلقة الى فرديات قلة، أو ما يسمى في علم الاقتصاد (احتكار القلة). أي إن هذه الشخوص أو الاحزاب هي المحتكرة للحقيقة التي هي تراها، من دون رضا المجتمع الذي له الحق المطلق في قبولها أو رفضها.

إذ لم يعد ممكناً تساكن الثنائيات المتعاكسة، الاسلامية والعلمانية، العدالة الاجتماعية والافقار للشعوب، إجاعة الكل مقابل ثراء القلة، رفض الظلم وقبوله، محاربة الاستكبار العالمي واسرائيل، والاعتزاز بهم.

نعتقد بتواضع شديد، أن تسعى القوى الاسلامية الصاعدة الى السلطة لتوفير الثقة في سلوكها السياسي، عن طريق معطيات حقيقية، بعيدة عن اللغو النظري، والتعبوي والاستغراق في التاريخ، وفهم الاسلام بعقل مفتوح، يأخذ بنظر الاعتبار درجة تطور المجتمعات ودفق العلم والتكنولوجيا، وانكسار حاجز تقديس المقدس الرسمي، بعد الاطاحة برموز الغرب واسرائيل، وأن يكون الزمن المقتطع من حياة الشعوب العربية زمناً نافعاً، وليس استقطاعاً لمزيد من التخلف أو لإعادة انتاج التخلف، كما حدث في الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي، عندما تم دفع القومية، كيما تكون البلسم لمشكلات الأمة وتراجعها المنظم. من دون أن يصار الى اقتفاء أثر القوميات الأخرى، التي حولت الهزيمة والنكوص الى تقدم وتربع، من مثل التجربة اليابانية والالمانية.

فعلى الصاعدين الاسلامين الجدد، الكثير من المهام، من دون التخبط الذي عاشته تجارب مماثلة لهم، أو أنها تغذت من المعين نفسه، فالسلطة مَفسَدة كما يقال، عندما تصبح ثمناً لمقايضة سنوات الجهاد، ومن ثَمَّ شمول مغانم السلطة كل هذا الجمع، الذي اقتنع وآمن وجاهد في سبيل أهداف إنسانية تغييرية، تجعل للإنسان قيمة حقيقية على الأرض، كما أراد ذلك الله سبحانه وتعالى، وليس مجرد رقم انتخابي أو مسمار في عجلة الانتاج، أو مكلفاً بالدعوة الدينية.

إن التجربة الاسلامية القائمة في التطبيق، تذهب رويداً رويداً طرداً مع الزمن الى إنموذجين محددين، أحدهما سيكون موضع قبول ورضا غربي- أميركي- إسرائيلي، طالما هو يغض الطرف عن ثوابته الاسلامية، التي تعد من أهداف حركته، ويعتمد المداهنة والالتواء والذرائعية، وستكون هذه التجربة محط قبول وتقدير وإسناد، وهي اسلام معتدل، والأخرى تجربة يستشعرها الغرب وأميركا وإسرائيل خطر عليه، فإنها ستوصم بأنها حركة إسلامية مارقة إرهابية. يستوجب الأمر من الإسلاميين الجدد المعتدلين، الوقوف الى جانب أميركا وإسرائيل وحلفائهم في محاربتها والقضاء عليها. على أن الشعوب الحية لها القول الفصل في صناعة تاريخها،

رئيس التحرير